

أثر اللغة العربية في فهم الفقه الإسلامي

فرامرز ميرزايي*

حسن أكبرى آذر شرياني**

الملخص

للغة العربية صلة وطيدة بفرع الشريعة أو ما يسمّى في الجامعات الإيرانية بـ «الفقه ومباني الحقوق الإسلامية» لكون أكثر مصادر الشريعة مكتوبة باللغة العربية؛ فهناك مسائل في تأويل النصّ الفقهي ترتبط بفهم اللغة العربية واستيعابها حق الاستيعاب ولعلّ من أهمّها: ضرورة الإهتمام ببناء الجملة في النصوص الفقهية وما ينشئ عنه كالترايط بين عنصرى الإسناد (كالترايط بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل) والترايط بين العناصر غير الإسنادية (كترايط مقيّدات الفعل وترايط التابع بمتبوعه وترايط عناصر المركب الاسمي) أو الضمائر ودورها في تفسير النصوص الفقهية وتحليلها، و الحذف و أنواعه في الجملة، وحجم الجملة والعوامل المؤثرة في حجمها، وأثر هذا الحجم في صياغة النصوص الفقهية. والجواب لمثل هذه الأسئلة يؤدّي إلى ضرورة تعليم اللغة العربية لطلاب فرع الشريعة، خاصّة فيما يتعلّق ببناء الجملة والنظام اللغوي للغة العربية في تأويل النصّ الفقهي، ويبدو أنّها أشدّ ضرورة للطلاب الناطقين بغير اللغة العربية، لأنّ مصادر الشريعة في الدّول الإسلامية، عربية كانت أو غير عربية، مادّتها الرئيسية هي النصوص الفقهية الموجودة في التراث الفقهي الإسلامي.

الكلمات الرئيسية: تعليم العربية، النصوص الفقهية، بناء الجملة.

* أستاذ في اللغة العربية وآدابها، في جامعة بوعلی سینا بهمدان mirzaefaramarz@yahoo.com

** طالب الدكتوراه في اللغة العربية و آدابها، في جامعة بوعلی سینا بهمدان (المسؤول عن المقالة)

akbarihasan61@yahoo.com

تاريخ الوصول: ١٣٩١/١٢/٢٠، تاريخ القبول: ١٣٩٢/٢/١٥

١. المقدمة

إنَّ معرفة اللُّغة العربيَّة من أهمِّ الأدوات التي استعان بها العلماء في فهم النصوص الفقهيَّة والقرآنيَّة والشرعيَّة، حيث العلم بأسرار اللُّغة العربيَّة شرطٌ أساسيٌّ للإجتهد الفقهيِّ. فالدروس اللُّغويَّة أخذت حيناً ملحوظاً من دروس العلوم الشرعيَّة.

يلاحظ أنَّ المحتويَّات الأساسيَّة لعلم أصول الفقه، مبنية على العربيَّة؛ لأنَّها تتألَّف من العلم بالمقاصد والأحكام الشرعيَّة. وأمَّا في اعتماد تأليف علم الأصول على العربيَّة فتتوقَّف معرفة دلالات الألفاظ من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغةً من جهة الحقيقة والمجاز، العموم والخصوص، الإطلاق والتقييد، الحذف والإظهار، المنطوق والمفهوم، الاقتضاء والإشارة، التنبية والإيماء، ممَّا لا يُعرف في غير العربيَّة (فهمي حجازي، ١٣٧٩: ٣١).

هناك نظرة في تفاعل العلوم اللُّغويَّة مع العلوم الشرعيَّة من حيث المصطلحات والأسس والمناهج والموضوعات التي تعالج في سياق الفهم اللُّغوي للنص وتنبئ بهذا التأثير المحتمل، مثلاً كون الجُمْل، اسميَّة أو فعليَّة وتركيب أجزاءهما، الذي له تأثير دلاليٍّ خاصٍّ في استنباط الأحكام من منابعها، من وظائف العلوم اللُّغويَّة التي يتفاعل مع العلوم الشرعيَّة، فكثيرٌ من القضايا والمعاملات بين الأفراد بل المعاهدات والاتفاقات بين الدول تتوقف على تحديد معاني الألفاظ كما يتوقَّف عليه كثير من التفسيرات التشريعيَّة والفكريَّة؛ وللقواعد اللُّغويَّة صلةٌ ببناء الأحكام الشرعيَّة واستنباط أدلتها مما يستفاد من التحليل التركيبيِّ وتحديد معانٍ لحروف المعاني والمسائل اللُّغويَّة الدلاليَّة والمسائل اللُّغويَّة العرفيَّة العامَّة والقضايا المتعلقة بالقياس والعلة. وعلى هذا الأساس، يعنى علم النحو الشرعيُّ بأهمِّ القواعد النحويَّة الشائعة في تحديد الأحكام الفقهيَّة وأثر الخلاف النحويِّ في تقرير الحكم الشرعيِّ وفي الترجيح والتعارض، وأثر الخصائص النحويَّة للألفاظ والأدوات والتركيب في تحديد الأحكام وتطبيقها، وأوجه التفاعل بين أصول النحو وأصول الفقه، ومدى تأثير التحليل النحوي بالعقيدة والفقه وأصوله.

لا يمكن فهم القوانين من النصوص دون استيعاب اللُّغة العربيَّة وهذا يعانيه عند طلاب فرع الشريعة في الجامعات الإيرانيَّة فيتطلَّب جهداً مضاعفاً لكونهم ناطقين بغير العربيَّة، فيجب أن يتكوَّن النصُّ التعليميُّ للُّغة العربيَّة من مؤلِّفات اللُّغة العربيَّة لتساعد الطالب في فهم النصوص الفقهيَّة فهماً دقيقاً حيث يمكنهم من قراءة النصوص الفقهيَّة وفهمها واستخراج ما فيها من الشرائع والقوانين.

هذا المقال يهدف إلى تقديم مقترحات يرجى أن تكون مفيدةً في إعداد الكفاية اللُّغويَّة لطلاب فرع الشريعة لأنَّ القضايا الشرعيَّة مبنية على الأسس اللُّغويَّة، فيناقش أهميَّة تطوير

الأسس اللغوية للعلوم الشرعية وضرورة تخصيصها بالدرس ويتحدّد هذا البحث بإبراز نواحي التكامل بين العلوم الشرعية واللغوية تقوية لمهارة القراءة والكتابة وفهم النصوص الفقهية عند طلاب فرع الشريعة (الفقه الإسلامى).

٢. أصول تعليم اللغة

للإنسان مقدرة على تعلّم اللغة وهي الميزة له فى عالم المخلوقات، واللغة هى إيجاد ارتباط صوتى (مسموع) أو مرئى (مقروء) بين شخصين، أحدهما مؤلّد والثانى متلقّى، ومساحة تعلّم اللغة فى دماغ الإنسان تتكوّن من منطقتين، الأولى: منتجة، أى لها قدرة على توليد الكلام المسموع والمقروء، أو بعبارة أخرى، الكلام والكتابة، والثانية: متلقية، وهى أوسع من الأولى ولها قدرة استعلام الإشارات الصوتية والمرئية.

المنطقة الأولى لها طابع إيجابى، لأنها فاعلة مبتكرة والمنطقة الثانية لها طابع سلبى لأنها منفعة متلقية. ومساحة التلقّى هى الإستماع والتكلم ومساحة الابتكار هى القراءة والكتابة ومن هنا قدرة الإنسان على التلقّى أكثر من قدرته على الابتكار لأن مساحة التلقّى فى دماغ الإنسان أوسع، ومن هنا فإن الإنسان يميل بطبعه إلى أن يتلقّى اللغة لأنها أسهل عليه (المصدر نفسه: ٩٧). ولا بد لتعليم اللغة كاملة أن يتجه إلى تفعيل منطقة الابتكار أيضاً وإلا كان تعلّم اللغة ناقصاً بل إن منطقة الابتكار إذا ضعفت، فتعلّم اللغة يضعف بمجموعه، حيث لا يستطيع الطالب أن يصوغ جملاً لها معانٍ صحيحة ويستخدم هذه الجمل فى النص أو يفهم معانى الجمل المختلفة الموجودة فى النص.

واللغة جسدٌ وروحٌ، وظاهر الكلمات المسموعة والمقروءة هى الجسد، وفى هذا الجسد روحٌ لا يمكن دركها إلا بتعلّم اللغة فى تركيبها الكامل الشامل لمنطقتى التلقّى والابتكار معاً (حسان عمر، ١٩٨٤: ١١٧). وإذا نتعامل مع اللغة باعتبارها نصوصاً لا غير، فإننا نتعامل مع جسدٍ لا روح فيه، وكثير من الأخطاء التى يقع فيها المستشرقون، ناتجة عن هذه النصوصية فى تعلّم اللغة والإبتعاد عن روحها (طعيمه، ١٩٨٩: ٧).

ومن هذا المنطلق يشكّل فهم النصوص العربية، الحاجة الأولى للمتعلّم الإيرانى، لأنه يستهدف إلى فهم القرآن، نصوص السنة، نهج البلاغة، الأدعية والأذكار، كما هو بحاجة إلى أن يفهم نصوص تراثه المكتوبة بالعربية (آذرشب، ١٣٨٤: ١٢).

ولفرع الشريعة فى الجامعات الإيرانية، خمس عشرة نقطة دراسية متشكّلة من النصوص والقواعد اللتين كتبنا باللغة العربية؛ وبناءً على هذا فطلاب الشريعة فى الجامعات الإيرانية بحاجة

ماسية إلى قراءة هذه النصوص الفقهية والشرعية وفهمها نحوياً و صرفياً ولغوياً وتركيبياً ولعلَّ «الجملة» أهمّ مكونٍ للغة العربية ولا بدَّ لمدرّس اللغة العربية والنص التعليمي المدرّس، أن يهتمَّ بها اهتماماً خاصاً.

وفي القرآن الكريم، و هو مصدر التشريع الإسلاميّ الأوّل، الأحكام الفقهية تتجلى فيها أنواع القواعد النحوية والبيانية؛ فهناك نماذج نستدلُّ به هنا لتبيين الموضوع، مثلاً ما جاء في القرآن من أفعال الأمر والنهي، المجهول والمضارع، لبيان الأحكام: «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهّروا» (مائده: ٦) أو «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل و تدلوا بها إلى الحُكّام» (بقره: ١٨٨) أو «كُتِبَ عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم» (بقره: ١٨٣)، أو «والوالدات يرضعن أولادهنّ حولين كاملين» (بقره: ٢٣٣)، أو ما جاء في القرآن من صيغ خبرية منفية أو مثبتة لبيان الأحكام: «فى كتاب مكنون لا يمسه إلاّ المطهرون» (واقعه: ٧٨-٧٩) و «الطلاق مرتان فإمساك بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان» (بقره: ٢٢٩) و «ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين يجدون ما ينفقون حرجٌ» (توبه: ٩١) و فى شكل جملة خبرية منفية وفى «فلا رقت ولا فسوق فى الحج» (بقره: ١٩٧) فى شكل نفى محض. وهناك ما جاء للأمر أو النهى فى صيغ خبرية لبيان القواعد الدينية: «إن الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها» (نساء: ٥٨) أو «و ينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى» (نحل: ٩٠) أو استخدام ما يصلنا إلى مادة الأمر والنهى مثل حرم وحلّ فى: «إنما حرّم عليكم الميتة والدمّ و لحم الخنزير» (بقره: ١٧٣) و «لا يحلّ لكم أن تأخذوا ممّا آتيتموهنّ شيئاً» (بقره: ١٨٧) أو كأفعال «جعل» و «قضى» و «وصى» و «جنب» و «فعل» و «أذن» فى الآيات التالية على الترتيب لبيان الحكم الفقهي: «وما جعل عليكم فى الدين من حرج» (حج: ٧٨) و «وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحساناً» (اسراء: ٢٣) و «بوصيكم الله فى أولادكم» (نساء: ١١) و «اجتنبوا كثيراً من الظن» (حجرات: ١٢) و «و افعلوا الخير» (حج: ٧٧) و «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا» (حج: ٣٨).

لاشك أن هذه الصور التعبيرية أعلاها تدلُّ على الأمر والنهى ولكن طرق التعبير عنها تتفاوت ولهذا يجب على الطالب أو المتعلّم الإيرانيّ أو غير ناطق بالعربية أن يبحث فى بناء الجملة لكى يعلم شكل الجمل و أنواعها و مواضع استعمالها.

٣. الكلمة و الإعراب

إنّ ما ذكّر من الجمل القرآنية لبيان القواعد الفقهية هو لدليل على أنّ تعليم اللغة العربية للطلاب فى

قسم الفقه الإسلامى ليس بأمر سهل فى البداية كما يبدو؛ فلا بدّ للنصّ التعليمى أن يركز على بناء «الجملة» بأنواعها، لأنّها من المداخل الأساسية لتعليم العربية حقاً حتى يكسب الطالب مقدرة فهم النصّ الفقهيّ، وعلى الأستاذ أن يبتدأ بتدريس مادة اللّغة العربيّة لهذا الفرع بأنواع الجمل عامّة وبناء الجملة خاصّة.

ومن المعروف فى أمر التعليم أن تسير الموادّ التعليميّة من الأسهل إلى الأصعب، ولا بدّ أن نتناول بناء الكلمة ثم بناء الجملة لأنّ الجملة تبنى من الوظائف التى تقوم بها أنواع الكلم من الاسم والفعل والحرف (عبد اللطيف، ١٩٦٨: ٢٨). والجملة، فى أى نصّ، فقهياً أو غير فقهياً، تتكوّن من كلمات منسّقة تفيد معنى تاماً، ولأجل هذا لا بدّ أن يعي الطالب الكلمة و أنواعها مندرجة تحت «الإعراب والبناء» حيث يشتمل على العناوين التالية: الإعراب، أنواعها وعلاماتها فى الأسماء والأفعال، والبناء، أنواعه وألفاظه فى الأسماء والأفعال (ميرزايى، ١٤٢٦: ١٣٥)؛ فلكلّ هذه المواضع أمثلة كثيرة فى النصوص الفقهية التى تستلزم فهمها فهم المواضيع نفسها، مثلاً فى جملة: «لو حوّل المشتري الدعوى إلى عدم إقباض الجميع» (صدرى، ١٣٨٩: ١٨٥)، فإعراب كلمتا «المشتري» و «الدعوى» تقديري فلذا فهم إعرابهما يستلزم فهم نوع بنيتها ومن هنا نعلم أنّ المشتري فاعلٌ و مرفوعٌ تقديراً والدعوى مفعولٌ و منصوبٌ تقديراً؛ لأنّه لا يمكن أن تكون الدعوى فاعلاً حسب مفهوم الجملة.

٤. بناء الجملة و أنواعها

لا شك أنّ الجملة أهمّ مكونٍ للّغة ولا يمكن التعبير عنها إلّا عن طريقها إذ يقول الدكتور أبو المكارم حول هذا: «من المؤكّد أنّ التعبير اللّغوى ينهض بدوره على الجمل، فهى المحور الذى تدور حوله سائر العناصر، ومن الثابت علمياً أنّ الوظيفة الأساسية للنحو تدور حول ما يتّصل بالجملة ونظمها، بدءاً من تحديد مفهومها وتحليل مقوماتها و توضيح خصائصها والكشف عن أنماطها وضبط صورها مع ما للجمل من أهميّة فى الفكر واللّغة جميعاً» (أبوالمكارم، ١٩٨٤: ١٢).

دراسة نظريّة تحديد الحد الأدنى لتكوين الجملة العربيّة عند النحاة، تكاد تنتهى إلى ضرورة وجود عنصرين فيها، وهما: المحكوم عليه والمحكوم به، وذلك أنّ الجملة تحمل فى تصوّرهم حكماً من نوع ما، وهو حكمٌ ليس قائماً فى فراغ بل لامفرّ من وجود طرفين له و من ثمّ لم يكن بدّ من أن تتضمّن الجملة هذين العنصرين معاً. ولأجل هذا قسّم النحاة الجملة إلى قسمين أساسيين:

٥. الجملة الإسمية والجملة الفعلية

عُرِفَت الجملة الإسمية عادةً بأنّها تبدأ باسم مرفوع يسمّى مبتدأ ولكن أشكال المبتدأ كثيرة: قد يكون علماً أو اسم مصدر أو معرفاً بـ «ال» أو معرفاً بالإضافة. وقد تدخل عليها النواسخ والنواقص، وعرفت الجملة الفعلية بأنّها تبدأ بفعل ماضٍ أو مضارع أو أمر ولكن أشكالها كثيرة أيضاً ومن ثمّ أنّ هناك فروقاً بين هاتين الجملتين من حيث المعنى المستفاد منهما.

ولعلّ أبرز فرق بين الجملتين الإسمية والفعلية: أنّ الأولى إذا تكوّنت من اسمين مرفوعين دلّت على الدوام والاستمرار، بخلاف الثانية، وهذا الفرق يفهمه الطالب الإيراني لفرع الشريعة، أمّا الفرق بين الجملة الإسمية المكوّنة من اسم مرفوع وفعل والجملة الفعلية المقابلة لها، والمكوّنة من فعل واسم مرفوع نحو: «زيدٌ سافر» و «سافر زيدٌ» غير واضح له، لأنّه لا فرق بين ترجمة كلتا الجملتين إلى الفارسية.

يُظنّ لأوّل وهلة إنّ لا فرق بين الجملتين، ولكن هناك فرقاً مهماً وهو أنّك إذا قلت: سافر زيدٌ، لم ترد أكثر من أنّ تذكر سفره، أمّا إذا قلت: زيدٌ سافر، فقد أردت أن تلتفت انتباه السامع إلى زيد نفسه أولاً، وإنّه سافر ثانياً، وكان السفر هو بعيد الوقوع منه لسبب من الأسباب أو كان غير مظنون، فتريد أن تقول: إنّ حدث فعلاً ولذلك تقدّم الاسم المرفوع على الفعل وتجعله مبتدأ الكلام وأساسه، وهذه القاعدة توجد بشكل غالب في النصوص الفقهية وواجب على المتلقّي أن يبذل جهوده في نقل هاتين النوعين من الجملة جهداً بالغاً (سبيويه، ١٩٨٨: ٢٥٥).

وهناك عوامل مؤثّرة في فهم معنى الجملة وأبرزها ما يأتي:

١.٥ أولاً: مقولة الإسناد

تفترض هذه المقولة ضرورة وجود طرفين أساسيين في كلّ جملة وتتبّع الأساس النظريّ الذي أخذ به النحاة في تحديدهم للحدّ الأدنى للجملة إلى كون هذين الطرفين فحسب، في حين تشير النماذج النمطية إلى كون المسند أكثر من كلمة واحدة أي تركيباً إسنادياً وهذه الظاهرة توجد في النصوص التفسيرية والفقهية وتستلزم الدقّة في النقل نحو: «ترك دخول المؤمن في سوّم أخيه بيعاً وشراءً» (صدرى، ١٣٩٠: ١١٣).

و من الممكن أيضاً أن تحتوى الجملة على أكثر من عملية ذهنية إسنادية واحدة، وبذلك أطراف الإسناد تتعدّد بتعدّد العمليّات الإسنادية الموجودة في الجملة نحو: «فمن كان يرجو لقاء ربّه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربّه أحداً» (كهف: ١١٠) (ابو مكارم، ١٩٨٢: ١٠٠).

٢.٥ ثانياً: مقولة العمل النحوى

أمّا العامل فهو المؤثر فى الحركة الإعرابيّة فى آخر المعمول، وأمّا المعمول فهو اللفظ الذى يتغيّر آخره نحو: «من بعض الطالبين الترك له نظراً، و لا كراهية فى ترك الملتمس منه» (صدرى، ١٣٨٩: ١١٣). مع عمل الطالبين و وقوع عمله فى الترك، و قد تطول الجملة من خلال عناصرها المؤسّسة نفسها، و ذلك إذا كانت العناصر الإفراديّة فيها مكوّنة من اسم دال على الحديث يحتاج إلى ما يحتاج إليه الفعل كقوله تعالى «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع و صلوات و مساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً» (حج: ٤٠). فهذه الجملة طالت عن عدّة طرق فهى مكوّنة من جملتين ربطت بينهما أداة الشرط (لولا) و مثل ذلك فى الفقه: «إعطاء الأغنياء الفقراء أموال الزكاة، واجب» و «لا فرق بين إخراج السارق المتاع» (ابن مكى، ١٣٨٩: ٢٣٧) و فى «قتل الوالد ولده»، و قد تطول الجملة عن طريق العناصر غير الإسناديّة، خلافاً عنصرى الإسناد (عبداللطيف، ١٩٦٨: ٣٢). و هى متنوّعة بعضها يطلبه الفعل و بعضها يطلبه الاسم و يمكن توزيع هذه العناصر المؤدّية إلى طول الجملة على عدّة مجموعات، حيث يكون طول الجملة فى هذه الحالة آتياً من عدّة أمور، هى: طول التقييد، طول التبعيّة، طول التعاقب، طول التعدّد، طول الترتّب، و طول الاعتراض.

فلكل واحد منها أثرٌ فى صياغة النصوص الفقهيّة و فهم هذه النصوص، و فى مبحث طول التقييد يجب أن يميّز الطالب قيود الجملة، من المفاعيل، الحال، التمييز، الاستثناء و الجارّ والمجرور؛ لأنّ لكلّ هذه المقيّدات دوراً فى فهم النص و تفسيره، خاصّة فى النصوص الفقهيّة و على الطالب أن يكون عارفاً باللغة العربيّة و صياغتها كى يفهم و يفسّر النصوص الفقهيّة؛ مثلاً فى جملة: «لا تدخل الثمرة فى بيع الأصول إلّا فى النخل» (صدرى، ١٣٩٠: ١٥٤). يبرز دور الاستثناء، أو فى جملة: «ولا حجر فى زيادة الثمن و نقصانه إلّا أن يؤدّى إلى السفه» (المصدر نفسه: ١٨٠) و فى جملة: «كالبطيخ، والجوز، والبيض، فإن ظهر فاسداً رجع بأرشه» (صدرى، ١٣٨٩: ١٠٦) يبرز دور الحال فى «فاسداً» أو فى جملة: «يكفى المشاورة عن الوصف ولو غاب وقت الاتّباع» (صدرى، ١٣٩٠: ١٠٤). يبرز دور المفعول فيه فى كلمة: «وقت» و فى جملة: «يشترط علم الثمن قدراً و جنساً و وصفاً» (المصدر نفسه: ١٠٠). يبرز دور التمييز و فى جملة «المحاربة هى تجريد السلاح برّاً أو بحراً، ليلاً أو نهاراً لإخافة الناس فى مصر وغيره من ذكر أو أنثى، قوياً أو ضعيفاً» (ابن مكى، ١٣٨٩: ٢٥٥). يبرز دور الظرف فى «ليلاً ونهاراً» و دور المفعول له فى «لإخافة» و دور الحال فى «قوياً أو ضعيفاً»، بحيث أتى بمجموع ما ذكرناها، فى جملة واحدة.

ولتقييد التبعيّة، أنواع، بعضها يختصّ الاسم وحده، و هو تبعيّة النعت و بعضها الآخر، وهو تبعيّة التوكيد، و تبعيّة البدل، و تبعيّة العطف لا تختصّ بالاسم وحده بل تكون فى الاسم و غير الأسم

(عبداللطيف، ١٩٨٦: ٥٤). وهناك أمثلة كثيرة في التقييد بالنعته، وله دور هام في استنباط و تشريع القوانين: نحو «كذا ما يوجب التعزير لا يثبت إلا بشاهدين ذكرين عدلين» (ابن مكّي، ١٣٨٩: ٢٠٦) و ذكر نعت عدلين هنا يخرج شاهدين غير عادلين.

الغرض الأساسي من التوابع، الإيضاح و التخصيص، سواء كان في النعت أو البدل أو التوكيد أو العطف، مثل النعت، لا يخلو البدل عن بيان أو إيضاح و إن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك (ابن علي، د.ت: ١٢٣/٣). مع ذلك نرى في آيات الأحكام أمثلة لهذا، نحو: «لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» (آل عمران: ٩٧) و «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه كبير» (بقره: ٢١٧). أيضاً يمكن أن تطول الجملة بتعدد هذه القيود نحو: «عسى ربه إن طلقك أن يبدلها أزواجاً خيراً منك مسلمات مؤمنات قانتات ثابتات عابدات سائلات ثيبات و أبكارا» (تحریم: ٥) (عبداللطيف، ١٩٨٦: ٥٧)، وهكذا تطول الجملة بالحال فيجئ مفرداً و جملةً، فيجب التعرف بهذه المواضع و كيفية استعمالها ونقلها إلى الفارسيّة نحو: «لا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى» (نساء: ٤٣).

٦. الجملة الشرطية و خصائصها اللغوية

أخذت الجملة الشرطية بأنواعها مساحة للنصوص الفقهية حيث لا بدّ للدّارس أن يعنى بها عناية أكثر من أى نوع آخر من الجمل و أسلوب الشرط يتكون من ثلاثة أجزاء: أداة شرط رابطة، و جملة الشرط، و جملة الجواب، و تترايط جملة الشرط في معناها ترايطاً حيث جعلها بعض النحاة قسماً من أقسام الجملة مع الجملة الاسمية و الفعلية و لكنّها في حقيقة الأمر جملتان علقّت أداة الشرط حكم أحدهما بالأخرى و هذا إذا كانت أداة الشرط حرفاً إمّا إذا كانت الأداة اسماً، فإنّ الجملة تتماسك بالإضافة إلى التعليق الشرطى عن طريق جعل اسم الشرط مبتدأً أو مفعولاً أو ظرفاً (ابن سراج، ١٩٧٣: ١٨٢).

و أهمّ الخصائص اللغوية لهذه الجملة هي:

١. إنّ الجملة الشرطية متعدّدة الإسناد بالضرورة، إذ تحتوى على عمليتين إسناديتين، بيد أنّ للعمليتين ترايطاً لا تداخلاً حيث أجزاء الجملة الشرطية ترتبط بعضها مع بعض دون أىّ تداخل كى يصون الجملة من الغموض و التقييد اللفظى.
٢. إنّ العمليّات الإسنادية في الجملة الشرطية لا تقبل النسخ في حين تقبل الإمتداد.
٣. إنّ الترتيب ضرورى بين مكونات الجملة الشرطية.
٤. إنّ التطابق بين أطراف العمليّات الإسنادية فيها تخضع لضوابط التطابق العدديّ و النوعيّ في الجملة الفعلية (ابو المكارم، ١٩٨٢: ١٦٧).

مثلاً، يكاد الباحث للنصوص الفقهيّة يجد أداة الشرط «لو» فى أى قاعدة فقهيّة، نحو: «لو جرحه عمداً فسرى ومات، فهو عمداً وإن أمكنه المداواة» (ابن مكى، ١٣٨٩: ٢٨٤)، و فى المثال التالى يبرز دور الشرط فى فهم النصّ الفقهيّ، قائلاً: «فإن فرأ من الحُفيرة بعد وضعهما فيها أعيداً، إن أثبت الزنا بالبيّنة» (المصدر نفسه: ١٦٤) أو فى جملة «ولو تزوجت الأمُّ سقطت حضانتها، فإن طَلقت عادت» (صدرى، ١٣٩٠: ١٦٥).

٧. البنية الأساسية للجملة

فهم البنية الأساسية لطلابّ الفقه الإسلامى فى إيران أمرٌ واجبٌ على مستوى الجملة فى اللّغة العربيّة والفرق بين البنية الأساسيّة و البناء الظاهريّ، هو الفرق بين اللّغة و الكلام، فالكلام عملٌ و اللّغة حدودٌ هذا العمل، والكلامُ سلوكٌ و اللّغة معايير هذا السلوك، والكلامُ نشاطٌ و اللّغة قواعدٌ هذا النشاط، والكلامُ حركةٌ و اللّغة نظامٌ هذه الحركة، والكلامُ يحسّ بالسمع نطقاً وبالبصر كتابيّةً، و اللّغة يعلم بالتأمّل فى الكلام. فالذى نقوله أو نكتبه، كلامٌ، والذى نقول بحسبه و نكتب بحسبه لغةٌ. فالكلام هو المخلوق و هو المكتوب و اللّغة هى الموصوفة فى كتب القواعد و فقه اللّغة و المعجم. و الكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ولكنّ اللّغة لا تكون إلاّ اجتماعيّة و إذا كان الكلام لا يُدرس منفصلاً عن اللّغة، إلاّ عند اعتباره عملاً صوتياً بحتاً مقطوع الصلّة بالمعنى، كما يحدث عند فحص المرضى بالحصر و العيوب النطقيّة و النفسيّة و اختبار أصوات المغنين و المذيعين و قبولهما فى الإذاعة، فإنّ الدراسة اللّغوية للكلام تجعله حتى على هذه المستوى الصوتي، على صلة باللّغة.

وإنّ الكلام الفعليّ أو المنطوق لا يمكن أن تؤسّس عليه نظريّة لغويّة متكاملة، مهما تنوّعت كميّة هذا الكلام الذى تجرى عليه الدراسة، لأنّ الغاية من وراء أيّة نظريّة لغويّة يجب أن تكون هى الوصول إلى القواعد التى تمكن أصحاب لغة معيّنة من إنتاج الجمل الصحيحة فى تلك اللّغة و تساعدهم فى الوقت نفسه على عدم إنتاج أيّة جمل غير صحيحة ما لم يحدث حقلاً فى تطبيق تلك القواعد (حسنان، ١٩٧٣: ٣٢).

ولذلك يبدو أنّ البنية الأساسيّة، هى التى تحدّد دائماً شروط العناصر التى تشغل الوظائف فى الجملة؛ وقد يأخذ الكلام المخلوق أو البناء الظاهريّ مسالك مختلفة فى تحقيق هذه البنية الأساسيّة، وليس التأويل فى النحو العربى إلاّ محاولةً للتوفيق بين البناء الظاهريّ و البنية الأساسيّة برّد البناء المنطوق إلى قوانين البنية التى يحددها النظام اللّغوى لتركيب الجملة، وذلك لأنّ تحديد صيغة الجملة أو تركيبها لا يعطينا دائماً كلّ شىء عن العلاقات النحويّة للجملة (Hockett, 1967: 246).

فيحدّد النظام اللّغويّ هذه البنية الأساسية اعتماداً على مبادئ كثيرة تستقي من إدراك العلاقات بين العناصر و ملاحظة تكرارها وطريقة ورودها. فمصطلح «الفاعل» مثلاً يفهم منه عدّة أمور، منها أنّه لا بدّ أن يكون مسبوفاً بفعل أو شبه فعل (رتبة)، ومنها أنّه لا بدّ أن يكون اسماً ومرفوعاً، ومنها أن الفعل تلحق به علامة تأنيث إذا كان مؤنثاً، وهذه الخصائص هي التي تناولها النحاة بوصفها «قرائن» لتحديد الوظيفة النحويّة (عبد اللطيف، ١٩٩٦: ١٩٦). وتعليم جميع قواعد اللّغة العربيّة للطلاب الإيرانيين في قسم الفقه الإسلامي أمرٌ صعب؛ لأنّ القواعد النحويّة لا نجد لها مصداقاً في النصوص الفقهيّة، لكن تعليم البنية الأساسيّة على مستوى الجملة، ضروريّ.

وأما البنية الأساسيّة على مستوى الجملة فمتنوّعة، ولكن جميع هذه الأنواع تنتهي إلى ما يمكن أن يسمّى بالبنية المحوريّة، و البنية المحوريّة للجملة العربيّة ضربان: أحدهما البنية الأساسيّة للجملة الفعلية، والآخر البنية الأساسيّة للجملة الإسمية، وكلُّ بنية محوريّة لها امتدادها الخاص، ويمكن القول إذاً أنّ البنية الأساسيّة المحوريّة هي ما تتألّف من العناصر الإسنادية الأصليّة (الفعل + الفاعل) و (المبتدأ + الخبر) وبطبيعة الحال قد يطول كلُّ منهما بحيث يمكن القول: بأنّ هناك عدّة بنيات على أساس هذه الإطالة، وفي كلتا الجملتين قد يوجد ترابط بين العناصر غير الإسنادية (المصدر نفسه: ١٨٥). و يمكن إحصاءها على الترتيب التالي:

١.٧ أولاً: ترابط مقيدات الفعل و منها أولاً

١. ترابط الفعل مع المفعول به، ٢. ترابط الفعل مع المفعول المطلق، ٣. ترابط الفعل مع المفعول له، ٤. ترابط الفعل مع المفعول فيه، ٥. ترابط الفعل مع المفعول معه، ٦. ترابط الحال بالجملة، ٧. ترابط تمييز النسبة بجملته، ٨. ترابط المستثنى بجملته، ٩. ترابط الجار والمجرور بالفعل.

٢.٧ ثانياً: ترابط التابع بمتبوعه

١. التعت، ٢. التوكيد، ٣. البدل، ٤. عطف النسق.

٣.٧ ثالثاً: ترابط الترتيب

١. الشرط، ٢. المضارع في جواب الطلب، ٣. المضارع بعد الفاء والواو، ٤. ترابط جواب القسم بالقسم.

ثمّ إنّ، وبسبب الإهتمام بالحدث دون فاعله، جيئ بالفعل المضارع المجهول للنظر في النصوص الفقهيّة، لذلك تعليم الفعل المجهول و ما يرتبط به ضروريّ. وقد استعمل هذا النوع من

الجملة الفعلية فى بيان الأحكام الفقهيّة غالباً، نحو: «و يُقْتَلُ الدَّمِيّ بالدَّمِيّ و بالعكس تُقْتَلُ الدَّمِيَّةُ بالدَّمِيّ و يُقْتَلُ الدَّمِيّ بالمسلم» (ابن مكى، ١٣٨٩: ٢٩٧).

ورغم كثرة استخدام الجملة المجهولة، فكثير من الجملات المستعملة فى النصوص الفقهيّة جُمِلَ إسمية، لذلك على المتعلّم التعرف على بنية هذا النوع من الجملة و ضوابطها فى الثقل والإستنباط؛ منها: إتيان النواسخ فى إبتداء هذه الجمل و إطالة بنيتها بوقوع الفعل و متعلقاته المذكورة خبراً، مثلاً فى جملة: «و إنَّما يُحَكِّمُ بذهابه إذا شَهِدَ به شاهدان عدلان أو صدَّقه الجانى» (المصدر نفسه: ٣١٢). و يترجمُ إنَّما فى الفارسية «فقط» وبهذا يستنبط و يشرح قواعد هذا الأصل. و نرى فى دية الصوت على سبيل المثال، جملة: «فى إذهاب الصوت مع بقاء اللسان على إعتداله و تمكّنه من التقطيع، الدية» (المصدر نفسه: ٤٤٤). و «الدية» مبتدأ و «فى الذهاب» أو «موجود» خبرٌ لمبتدأ المؤخّر، فلهاذا فهم بنية الأساسيّة لجملة الإسمية و الفعلية ضرورىّ لقراءة اللّغة العربيّة وفهمها و كتابتها، وبالتّبع لتعلّم أصول الشريعة وفهمها واستنباطها من النصوص الفقهيّة للطلاب الفقه الإسلامى بالجامعات الإيرانيّة.

٨ الحذف فى بناء الجملة

تكثر مواضع الحذف فى الأبواب النحوية لأجزاء الجملة ممّا يستوجب تقديرها؛ لأنّه لا يكاد يخلو باب فى النحو إلّا يلحقه الحذف فى بعض جزئياتها، و يترتّب على هذا وجوب تقديره أو استناره وفق ما يتطلّب سياقه حتّى تكتمل الجملة (ابوالمكارم، ٢٠٠٧: ٢٥٩). فيقدّر اللفظ الذى به تقبل الجملة أو تكتمل أركانها، و يتّضح هذا فى قول ابن يعيش (ت ٥٥٣ - و ٦٤٣ هـ. ق) فى حديثه عن جواز حذف المبتدأ أو الخبر، قائلاً: قد توجد قرينة لفظيّة أو حالية تعنى عند النطق بأحدهما فيحذف لدلالتهما عليه، لأنّ الألفاظ إنَّما جىء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى دون اللفظ جاز ألاّ تأتى به و يكون مراداً حكماً تقديراً (ابن يعيش، د.ت: ٩٤). و يطرد الحذف فى باب المبتدأ، والخبر، والأفعال الداخلة عليهما، والمفاعيل، والإضافة، والموصول، والقسم، والشرط، والعطف، والعائد (ابوالمكارم، ٢٠٠٧: ٢٥٩).

وللحذف سببان عامة، أولاً: جانب بلاغىّ يتّصل بالمعانى البلاغيّة، و ثانياً: جانب نحوىّ وذوقىّ ودلالىّ، لعلّ اكتشاف الحذف يكمن فى المنهج الذى بناه النحاة على تصوّرهم لأمرين:

١. مفهوم العمل النحوىّ الذى يقتضى وجود الأطراف الثلاثة، أى: العامل و المعمول والحركة الإعرابيّة، فإذا نقص بعض هذه الأطراف، تحتمّ تقديره؛ ٢. تصوّر العلاقة الإسنادية التّى لا تحقق إلّا بين اثنين (المسند و المسند إليه) (عفيفى، ١٩٩٦: ٢٧٥).

وكلّ عنصر إسناديّ يجوز حذفه إذا اقتضى الموقف إستعمال ذلك في الجملة الإسمية كان أو في الجملة الفعلية، وقد يجب حذف العناصر الإسنادية نحو المسند و المسند إليه إلاّ الفاعل، و أمّا ما يمكن حذفه من العناصر غير الإسنادية إلاّ المفعول به و هو شائع في العربية والحال على قلّة، حسب قول الأشموني: قد يحذف الحال للقرينة، و أكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه لمقول، نحو: «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربّنا تقبّل منّا» (بقره: ١٢٧). أي قائلين ذلك ربّنا (الأشموني، د.ت: ١٩٣). هذا ما ذكره الأشموني، لكن يعتقد سسيوييه (ت ١٨٠ هـ) إنّ الفاعل يُحذف في ثلاثة مواضع: ١. صيغة الفعل المبني للمجهول؛ ٢. إذا تلا فعل الفاعل، الفعل يسلّط على فاعله فجعله فاعلاً له مثل قام وقعد الطالب؛ ٣. حين استعمل قلماً و كترماً و طالماً وهي أفعال ليس لها فاعل (سسيوييه، ١٩٩٨: ٢٣٨).

ويقع الحذف في النصوص الفقهيّة، فعلى الطلاب أن يميّزوا المحذوف حسب القرينة والأحوال السائدة على الجملة والحكم؛ ففي آيات الأحكام مثلاً: «فإن لم يكونا رجلين فرجلٌ وامرأتان» (بقره: ٢٨٢). أي فالشاهد رجل و امرأتان، أو في النصوص الفقهيّة جاءت: «لا يُقَطع السارقُ فى عام سنّتٍ يعنى فى عام مجاعة» (ابن مكى، ١٣٨٩: ٢٣٦) أي يدُ السارق و حُذِف كلمة اليدِ وعلى الطالب فهم المحذوف؛ أو في جملة: «وفى الرابعة بأن سرق من الجسّ أو من خارجه لو اتفق خروجه لحاجة أو هرب به يقتل» (المصدر نفسه: ٢٥٠). أي فى السرقة الرابعة. أو فى «و يستوى ذلك البيضاء و السوداء و الصفراء خلقة» (المصدر نفسه: ٤١٠). أي يستوى ذلك الإنسان البيضاء فى مبحث دية الإنسان، أو فى جملة: «لو أعتق السيدُ أمتهُ فثلاثةُ أقرأء» أي فعليها ثلاثةُ أقرأء، أو فى جملة: «ولا عدة على من لم يدخل بها الرّوحُ إلاّ فى الوفاة، فيجب أربعة أشهر وعشرة أيام إن كانت حرةً، و نصفها إن كانت أمةً» (صدرى، ١٣٩٠: ٢٠٩). أي فيجب أن تكون عدته أربعة أشهرٍ بحذف الناقصة واسمها.

٩. الضمير

للضمير دورٌ هامٌ فى صياغة النصوص الفقهيّة، ويبرز هذا الدور فى مبحث الإرث لكثرة الضمائر و مراجعها فيه، نحو: «وكذا يحجب الولدُ الأبوين عمّا زاد عن السدسين و أحدهما عما زاد عن السدس إلاّ أن يكونا أو أحدهما مع البنت الواحدة مطلقاً أى سواء كان معها الأبوان أم أحدهما فإنّها لا يحجبان و لا أحدهما عن الزيادة عن السدس بل يشاركانها فيما زاد عن نصفها و سدسهما بالنسبة أو البنات أى البنتين فصاعداً مع أحد الأبوين، فإنهنّ لا يمنعه عما زاد أيضاً بل

يردّ عليهن و عليه ما بقى من المفروض، و لو كان معهنّ أبوان، إستغرقت سهامهم الفريضة فلا ردّ، فمن ثمّ أدخلهما في قسم الحجب» (ابن مكى، ١٣٨٩: ١١٧).

وهناك ستة عشر ضميراً في هذا النص و لكلّ منها مرجعٌ يقتضى فهم النص و تأويله، و قد يحتاج إلى جهدٍ كثير لكي لا يلتبس مراد النص؛ و جاءت في إرث دية الجنين: «دية الجنين إذا جنى عليه جان فأسقطه فديته يرثها أبواه و من يتقرّبُ بهما مع عدمهما كما لو ماتا معه أو مات أبوه قبله و أمّه معه» (المصدر نفسه: ٢٠١) و إذا أردنا أن نردّ كلاً من هذه الضمائر إلى مرجعها، فالنص يفسّر بالشكل التالي: دية الجنين إذا جنى عليه (أو على الجنين) جان فأسقطه (جنين) فديته (جنين) يرثها (دية) أبواه (جنين) و من يتقرّبُ بهما (أبوين) مع عدمهما (أبوين) كما لو ماتا معه (جنين) أو مات أبوه (جنين) قبله (جنين) و أمّه (جنين) معه (جنين).

كما نرى ذلك في جملة: «فلو اشترك ثلاثة في قتل واحد، و اختار وليّه قتلهم، أدّى إليهم ديتين يقتسمونها بينهم بالسوية» (المصدر نفسه: ٢٩١)، فالجملة بإرجاع ضمائرهما إلى مرجعها تكون هكذا: «فلو اشترك ثلاثة في قتل واحد، و اختار وليّه (مقتول) قتلهم (ثلاثة أشخاص) أدّى إليهم (ثلاثة أشخاص) ديتين يقتسمونها (الدية) بينهم (ثلاثة أشخاص) بالسوية». و من هنا تتبادر أهمية دور الضمير في تفسير النصوص الفقهيّة و تأويلها واستخراج القوانين على أساسها بحيث يمكن أن يختلّ المراد بخطاء من إرجاع الضمير إلى غير مرجعه.

١٠. النتيجة

نستنتج ممّا مضى، أن تعليم اللّغة العربيّة لطلاب فرع الشريعة و الفقه الإسلامي بالجامعات الإيرانيّة و الناطقين بغير اللّغة العربيّة، يحتاج إلى نصّ تعليميّ مبنيّ على البنية الأساسيّة للجملة العربيّة و اختيار ما هو أكثر استعمالاً من الجمل في النصوص الفقهيّة، و ما يتعلّق بها من الحذف و الضمائر حيث يُمكن الطالب أن يأخذ ناصية اللّغة العربيّة لفهم هذه النصوص و اكتساب مهارة استخراج الأحكام الفقهيّة من النصوص الفقهيّة.

فلا بد أن يحظى النصّ التعليميّ في اللّغة العربيّة لطلاب فرع الشريعة في الجامعات الإيرانيّة، بالخصائص التالية:

١. أن يعتنى عنايةً بالغةً بالبنية الأساسيّة للجملة و أنواعها؛
٢. أن يختار الأساليب الأكثر استعمالاً في النصوص الفقهيّة؛
٣. أن لا يغفل عن الحذف و دوره في فهم النصوص الفقهيّة؛

٤. أن يهتم بفهم الضمائر وإرجاعها إلى مراجعها، لأن أنواع الضمير في اللغة الفارسية تختلف عن أنواع الضمير في العربية.

المصادر

القرآن الكريم.

ابن سراج ابن السرى، محمد (ابن السراج) (١٩٧٣). *الأصول فى النحو*، تحقيق: عبدالحسين الفتلى، التجف الأشرف. ابن على، محمد (الصيان) (د.ت). *حاشية الصيان على شرح الأشمونى*، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. ابن مكى، محمد (١٣٨٩). *اللمعة الدمشقية*، تحقيق محمد صدرى، انتشارات انديشه هاى حقوقى. ابن يعيش بن على، موفق الدين (ابن يعيش) (د.ت). *شرح المفصل*، بيروت: عالم الكتب. أبو المكارم، على (٢٠٠٧). *أصول التفكير النحوى*، القاهرة: دار غريب. أبو المكارم، على (١٩٨٢). *المدخل إلى دراسة النحو العربى*. أبو الحسن على بن محمد، نورالدين (الأشمونى) (د.ت). *شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك*، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

أذرشب، محمدعلى (١٣٨٤). *اللغة العربية الحديثة*، طهران: سمت.

حسان عمر، تمام (١٩٧٣). *اللغة العربية معناها ومناها*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسان عمر، تمام (١٩٨٤). *التمهيد فى اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها*، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

صدرى، محمد (١٣٨٩). *حقوق خانواده در ترجمه لمعه*، انتشارات انديشه هاى حقوقى.

صدرى، محمد (١٣٩٠). *عقود معين در ترجمه لمعه*، انتشارات انديشه هاى حقوقى.

طبعمة، رشدى احمد (١٩٨٩). *تعليم العربية لغير الناطقين بها: مناهجه وأساليبه*، الرباط: الايسيسكو.

عبداللطيف، محمد حماسة (١٩٩٦). *بناء الجملة العربية*، بيروت: دارالشروق.

عفيفى، أحمد (١٩٩٦). *ظاهرة التخفيف فى النحو العربى*، الدار المصرية اللبنانية.

عمروبن عثمان بن قنبر، أبى بشر (سبويه) (١٩٨٨). *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجى.

فهيمى حجازى، محمود (١٣٧٩). *زيان شناسى عربى*، طهران: فروزش.

ميرزايى، فرامرز (٢٠٠٥). «تقديم نموذج تعليمى لكسب مهارة قراءة اللغة العربية»، *مجلة الجمعية العلمية الإيرانية*

للغة العربية و آدابها، العدد ٢.

Hockett, charls f. (1967). *A Course in Molern Linguistic*, New York.